أوراق إستراتيجية الحد من الفقر في موريتانيا: المقاربات والسياسات والأبعاد المهملة

Poverty Reduction Strategy Paper in Mauritania: Approaches, Policies and Neglected Dimensions

عمار غياط*
جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل – الجزائر
ammar.gheyat@univ-jijel.dz

رشيد عتامنة
جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل – الجزائر
rachid.atamna@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال:2021/09/25 تاريخ القبول:2022/05/23 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

ركّز الباحث في هذه الورقة على ثلاثة أهداف: فحص في الأول دينامية وتنوّع محدّدات ومؤشرات قياس الفقر، وكشف في الثاني الخلفية الإيديولوجية لتصميم أوراق إستراتيجية الحد من الفقر وأظهر في الهدف الثالث إستراتيجيات الحد من الفقر الثلاثة التي طبقتها موريتانيا من 2001 إلى 2015 بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين، وتوصلت الورقة إلى نتائج منها: تنامي إمتثالية موريطانيا لشروط المانحين في خوصصة القطاع العام ممّا أدى إلى تسريح آلاف العمال وزيادة نسبة البطالة، عدم قدرة سياسات الحد من الفقر من إيجاد معالجة جذرية لمشكلة المديونية الخارجية بل فاقمتها، تهدر الحكومة الموريتانية جزء من تمويلات الحد من الفقر في عمليات التنسيق والتقييم عوض إتاحة المشاريع الصغيرة المحابية للفقراء.

كلمات مفتاحية: أوراق إستراتيجية الحد من الفقر. موريتانيا. صندوق النقد الدولي. البنك الدولي. المعونة.

Abstract:

In this paper, the researcher focused on three goals: first, he tested the dynamics and diversity of the determinants and indicators of poverty measurement, and in the second, he detected the ideological background to the drawing of poverty reduction strategy papers, and in the third goal, he displayed the three poverty reduction strategies that Mauritania applied from 2001 to 2015 with the support of The International Monetary and World Bank, the paper reached results, including:The growing compliance of Mauritania with donor conditions in the privatization of the public sector,which led to the layoffs of thousands of workers and the rise of the unemployment rate. The inability of poverty reduction policies to find a radical solution to the problem of external debt, but rather exacerbated it. The Mauritanian government wastes a part of the poverty reduction funds in coordination and evaluation process instead of Availability of micro-pro-poor projects.

Keywords: Poverty Reduction Strategy Papers. Mauritania. The International Monetary Fund. The World Bank. Aid.

*المؤلف المرسل: مخبر العلوم السياسية الجديدة. المسيلة

مقدمة

يحظى موضوع الفقر باهتمام كبير لدى دارسي التنمية بصفة عامة وعند منظري التنمية البشرية بصفة خاصة، لما له من تأثيرات مباشرة على حياة الناس، فقد اتسم بتعدد أبعاده ومؤشراته وتوسّع أدوات قياسه، حيث تزايد الإدراك بأن الفقر هو أكبر العوامل المسبّبة لتهديد حياة الإنسان في جميع جوانبها.، وباعتباره ظاهرة مركبة وديناميةً، أصبحت أهم مؤشراته إجتماعية ونفسية تدور حول الصحة والتعليم والإستبعاد السياسي والإجتماعي والرضا.

لقد عانت إفريقيا من ثقل عبء ديونها المستحقة لصندوق النقد والبنك الدوليين في العقدين الأخيرين من القرن الفارط خلال تنفيذها برامج التكيف الهيكلي الشيء الذي قيّد جهود التنمية، وفاقم من ظاهرة الفقر بكل أبعادها. وتعتبر موريتانيا من أفقر دول منطقة الساحل الإفريقي(منطقة فرعية من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) التي تتذيل مراتب التنمية البشرية في العالم، ومنه كان تركيز معونات التنمية التي تقدّمها هاتين المؤسستين الإقراضيتين على قروض إستراتيجيات الحد من الفقر التي أحلّتها محل قروض التعديل الهيكلي.

تحديد المشكلة:

واجهت موريتانيا موجات متتابعة من الجفاف منذ إستقلالها تسبّبت في هجرة الأرياف إلى المدن بسبب المستويات المتدنّية للخدمات الأساسية خاصة الماء والرعاية الصحية وضعف التعليم مع التبعية المطلقة للمعونات الخارجية خاصة لصندوق النقد والبنك الدوليين، وبفعل هذه العوامل الداخلية والخارجية إنخرطت موريتانيا في إعداد أوراق إستراتيجية الحد من الفقر كآلية للاستفادة من إطفاء الديون الخارجية والظفر بمعونات إستراتيجية الحد من الفقر، يحيلنا هذا الزخم إلى طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تساهم أوراق إستراتيجية الحد من الفقر في الإقلال من آثاره المتعددة؟**

لهذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية نصيغ منها:

– ماذا يقصد بالفقر؟

– ماهية الخلفية الإيديولوجية لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر وماهي شروطها؟

– علام تركّز إستراتيجية الحد من الفقر في موريتانيا في سبيل الوصول إلى الحد منه؟ وعليه يمكن بلوغ الإجابة على هذه الأسئلة بتقديم **الفرضية الرئيسية** التالية:

– تساهم تمويلات صندوق النقد والبنك الدوليين في خفض معدلات الفقر في موريتانيا كلما زادت تدفقاتها، حيث تتفرع عن هذه الفرضية فرضيات جزئية تحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية منها:

– توجد علاقة إرتباطية بين الخلفية النظرية للمنظرين والتعريفات الدينامية للفقر.

–توجد علاقة عكسية بين صياغة صندوق النقد والبنك الدوليين لمبادئ أوراق إستراتيجية الحد من الفقر ومبدأ الملكية الوطنية لها.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف تمويل أوراق إستراتيجية الحد من الفقر للإنفاق الريفي وفشل أهدافها.

المناهج المستخدمة: إستخدم الباحث تركيب من المناهج ضمّ المنهج التاريخي لتتبع تطور المعونات الموجّهة للحد من الفقر في موريتانيا ومنهج دراسة الحالة بغية الوصول إلى نتائج أدقّ للخصائص الكمّية والنوعية القطرية الذي يفيدنا في تحليل تطبيقات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر الثلاثة.

أهمية الدراسة وهدفها: بشكل كيفي تكتسب هذه الدراسة أهميتها في أنها بحثت في مدى تأثير الخصخصة وعدم توغل أوراق إستراتيجية الحد من الفقر في بيئة الفقراء على نفاذهم للخدمات الأساسية بسهولة، وكذلك تواضع البحوث التي تناولت الحد من الفقر في موريتانيا.

حدود الدراسة: تشمل الدراسة المعونات الإنمائية التي بدأت في موريتانيا منذ منتصف الثمانينات حيث تلقّت أول قرض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1984 حتى نهاية ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثالثة سنة 2015.

تقسيم الدراسة: تم هندسة هذه الدراسة لإجابة متطلبات المشكلة الرئيسية على النحو التالي:

أولا: الفقر منظورات دينامية.

ثانيا: الخلفية الإيديولوجية لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر وشروطها.

ثالثا: إستراتيجيات الحد من الفقر في موريتانيا.

أولا: الفقر منظورات دينامية.

يمثّل الفقر أحد الموضوعات الرائجة في حقول العلم منها دراسات الاقتصاد والتنمية، إذ يعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد لارتباطها ارتباطا وثيقا بمجموعة متغيرة من الأسباب والمؤشرات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويشير مؤلفوا الفقر إلى إنفتاح هذا الموضوع على مركب علائقي من العوامل دينامية وغير محدّدة، حيث تعمل طريقة التصوّر النظري لمفهومه وطريقة قياسه على اعتماد محدّدات معينة له تراكمت وتكاملت فيما بينها نوجز أهمها:

1. الفقر من منظور نقدي –النهج المالي لقياس الفقر–: تعتبر هذه المقاربة الدخل المالي هو الناقل الإيجابي لجميع العوامل الهيكلية المساعدة للحد من الفقر كمؤشر مركب يدلّ على النمو الاقتصادي بما يمثله من مضمون للقدرة الاستيعابية[1] ويقوم الإفتراض الأساسي لهذا المنظور على أنه يمكن إختيار مؤشرات ووحدة تحليل لظاهرة الفقر، ويوفر المؤشر النقدي قاسما مشتركا لقياس الفقر من أجل الحصول على إمكانية المقارنة بين

وضع شخص وآخر، وعليه يعتقد أصحاب هذا النهج أن الإستخدام المركّز على المؤشرات النقدية لقياس مستوى الفقر له ما يبرره من الحتميات المنهجية التي تفرض علينا الخروج من التعقيدات النظرية إلى مؤشرات وإشباع الحاجات اليومية للفرد[2].

تُعتمد عدة محددات لقياس الفقر النقدي وأبرزها يحدّد مستوى عتبة الفقر أي الخط الفاصل بين الأسرة الفقيرة وغير الفقيرة، فإذا نقصت القيمة النقدية لمجموع حاجيات الأسرة من الطعام اليومي تعتبر هذه الأسرة قد نزلت تحت عتبة الفقر وبالتالي أصبحت فقيرة [3].

فالفقر في حالته النقدية ينتمي إلى فقر الدخل الذي يعبّر وفق هذا المنظور عن البعد الأول للفقر المدقع **Obsolutly Poverty** الذي يرتكز على[4]:

أ- الحد الأدنى اليومي من المدخول النقدي/السعري من الغذاء.

ب- الحد الأدنى من المواد غير الغذائية الضرورية لحياة لائقة.

ج- الحد الأدنى لخط الإنفاق مقاسا بخط الفقر.

د- الحد الأدنى من القدرة على الوفاء بالمعايير الاجتماعية والثقافية للفرد.

2.الفقر من منظور فقر القدرات والفرص: إعتمد أمارتيا سين **Amartya Sen** على فرضية أن التعليم والصحة والأمن توسّع الخيارات أمام الفقراء ولكنها غير كافية، فحرية تقرير المصير الشخصي هي فرص وقدرات تؤدي دورا بارزا في تحقيق حرية وظائف وإختيارات الإنسان للوصول إلى السيادة الفردية والسعادة، كقيم متداخلة **Over laping** حيث يقترح **Seen** نهج التمكين **Empowerment** كمقياس بديل للمقياس النقدي للفقر حيث يتمثل هذا النهج في إختيارات وجودية للفرد تشمل التمكين في القراءة والكتابة والمعرفة والتمكين في الصحة الخالية من العنف والصدمات التغذوية والتمكين والتحرّر من القمع والتهديد في المواضيع الحيوية التي يختارها الإنسان لحياته[5].

يجادل أمارتيا سين **Amartya Sen** بأن حقائق الإشباع المادي هي أدلّة ناقصة على الحد من الفقر، فوفقا لصاحب هذه المقاربة فإن الموارد النقدية كشروط لازمة للتمتع بالقرارات المنتجة للرفاهية غير كافية للتدليل على التقليل من عدم القدرات غير النقدية ويكون لذلك الأثر المباشر في عدم الوصول لفرص السعادة والرضا الذهني على أسلوب الحياة، فالقدرات والإمكانات النقدية لا تجدي عنده نفعا في غياب أبعاد القدرة الأخرى، إذ يلتقط منظور فقر القدرات الميزة الأساسية للفقر التي تتمحور حول فشل الأفراد في تحقيق الحصول على القرارات الأساسية للوفاء بشكل مناسب بالوظائف الحاسمة عند حدّها الأدنى وحرمانه من المساواة الإجتماعية في التعليم والصحة والظروف المعيشية.[6]

لقد وضع أمارتيا سين**Amartya Seen** والأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي **UNDP** سنة 1990 مؤشرات مطوّرة للفقر، حيث أنشأ البرنامج مؤشر التنمية البشرية* **Human development Index** كتقييم بديل ليس فقط إعتمادا على المؤشرات الاقتصادية لكن تأسيسا على المؤشرات الاجتماعية لحياة الناس، حيث يتألف دليل التنمية البشرية المعبر عن مكونات **أمارتيا سين** لقياس الفقر من ثلاثة مكونات رئيسية هي[7]:

1- الصحة: تقاس بمتوسط العمر عند الولادة **life expetancy at birth.**

2- التعليم: يقاس بمزيج من محو الأمية والالتحاق الإجمالي**adult literacy and gross enrollement.**

3- معيار المعيشة: يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **per capita of GDP.**

تطور هذا النهج ليستجيب للميزة التغييرية لظاهرة الفقر بتقديم مؤشر الفقر البشري **Human Poverty Index** الذي يقوم على الحرمان كمؤشر فرعي يقيس الفقر في مختلف أبعاده الفرعية مثل فقر الصحة في بعد التغذية ووفيات الأطفال والصحة الخالية من المرض وفقر التعليم من خلال إكمال سنوات الدراسة الأساسية والثانوية والجامعية ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين أما فيما يتعلق بمعيار المعيشة فيتم التركيز ضمن هذا التطوّر بتوفر الوقود للطهي والصرف الصحي والوصول إلى الماء الآمن والكهرباء والأرضية المنزلية وتوفر الأصول التنموية المتكاملة[8].

3. منظور الإستبعاد الاجتماعي لقياس الفقر: يؤثر الإقصاء الاجتماعي من تهميش شديد لفئات معينة في المجتمع على مؤشرات الدخل كما تؤثر على مؤشرات التنمية البشرية، ففي حين يهتم، مكوّنا الدخل والتنمية البشرية على الفرد، يركز مؤشر الإستبعاد الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية لتفسير الحرمان بسبب الإنتماء إلى فئات اجتماعية معينة يسفر تفاعلها مع فئات اجتماعية أخرى عن نشوئه، أي أنه ما تواجهه إحدى الفئات الاجتماعية من حرمان من المشاركة في المجتمع بسبب التمييز أو إنكار حقوقها في إطار النظام القانوني القائم[9].

يشير منظور فقر الإستبعاد الإجتماعي إلى محددات إرتكازية تجعل من الفقر فقرا إستبعاديا ويبرهن عدم سعي الحكومات إلى معالجة مصادر الشكوى والتفاوت الإقتصادي والإجتماعي على غرار الإفقار في الحقوق القانونية، يكون عدم القدرة في الدفاع عنها إفقارا إستبعاديا ويعاضد هذه العوامل فقر المشاركة حين لا يستطيع الفرد والمجموعة المستبعدة إجتماعيا المشاركة في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية[10].

وضمن السياق ذاته، وفي سعيه للقضاء على الإستبعاد الاجتماعي يقترح هذا المنظور الوصول إلى قدرتين كافيتين للخروج منه هما: التمكين في شكل تعزيز الأصول والقدرات للمجموعات المستبعدة إجتماعيا للمشاركة والتأثير ومحاسبة المؤسسات التي تؤثر عليها والإدماج الإجتماعي في صورة إزالة الحواجز المؤسّسية وتعزيز الحوافز لزيادة وصول المستبعدين إجتماعيا إلى الأصول وفرص التنمية، وتنحصر العوامل الإستبعادية المسبّبة للفقر في ثلاثة أنواع هي[11]:

1- الأسباب الهيكلية: **Structural causes** الأكثر ديمومة وتعتمد على مجموعة من العوامل الخارجية مثل نقص المهارات والحرمان المحلي والتمييز المتأصل في المجتمعات.

2- الأسباب الانتقالية: **Transitional Causes** والتي ترجع بشكل أساسي إلى إصلاحات التكيف الهيكلي في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا والتغيرات في السياسات الاقتصادية المحلية الناجمة عنها التي أحدثت تغيرات عميقة في قدرة فئات إجتماعية معينة على الوفاء باحتياجاتها السلعية والبقاء في براثن البطالة .

3- الكوارث الطبيعية: **natural disasters** كالجفاف المستديم وحرمان ضحاياه من التمتع بمناطق أقل ضررا، ووفقا لذلك يؤدي التمييز البيئي بالضرورة إلى الاستبعاد الاجتماعي الإنتقالي.

ثانيا: الإطار الإيديولوجي لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر.

تنتج مخابر المؤسسات المالية الدولية لا سيما صندوق النقد والبنك الدوليين العلاجات التنموية في غرف التفكير داخل البنية الوظيفية والسياسية والعلمية لها، لذلك تحمل في نسغها الخلفية الإيدلوجية والسمات المعيارية المواتية لتوجهاتها ومصالحها.

1. ماهية أوراق استراتيجية الحد من الفقر(Poverty Reduction Strategy Papers (PRSP

يعرف صندوق النقد والبنك الدوليين أوراق استراتيجية الحد من الفقر بأنها عملية ومسار تشاركي بين أصحاب المصلحة وتعد الإطار المرجعي للحكومات لصياغة السياسة الاقتصادية للنمو ومكافحة الفقر وتعني تركيز الإجراءات التخطيطية التنموية الحكومية على أهداف محدّدة للحد من الفقر بوضوح مزودة بمؤشرات الأداء والأثر[12]. لأجل ذلك، قامت مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون بوضع النواة الجنينية لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر حيث أسندتها إلى أربعة مبادئ هي[13]:

أ - أن تكون مملوكة للدولة ومدارة من طرفها وتضمن المشاركة لمكونات المجتمع في جميع الخطوات .

ب- أن تكون أوراق إستراتيجية الحد من الفقر طويلة الأجل وشاملة لجميع العناصر الهيكلية.

ج- تضمين الأوراق الإعتراف بالطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر.

د- أن تكون الأوراق مستوجبة لتدابير المساءلة وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقة بين المانحين والمتلقّين للمعونة من أجل التنمية وإستبدال علاقة الأبوية بسياسة الشراكة والمساءلة المتبادلة. حيث تأتي عادة في 200 صفحة الشيء الذي يدلّل على تعدد أبعاد ظاهرة الفقر، وهي على مراحل:

مرحلة الصياغة: تحمل تحليلا لظاهرة الفقر القطري لفهم خصائصها المحلية وعوامل زيادة معدلاتها.

مرحلة التنفيذ: يتم ضمنها توفير الموارد المالية والمادية لتنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة في ورقة إستراتيجية الحد من الفقر بمشاركة أصحاب المصلحة المحليّين والخارجيين.

مرحلة التقييم والرصد: هي فترة لدعم التفكير النقدي داخل البلدان المتلقية لتعزيز المفاهيم الإصلاحية حول الإنجاز من خلال كشف الأسباب والمتغيرات المعيقة وقياس ورصد درجة توافق شركاء التنمية[14].

2.شروط إعداد وصياغة أوراق إستراتيجية الحد من الفقر: يجادل وليام إسترلي**William Easterly** أن برامج التكيف الهيكلي في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي لم تكن فعّالة للإقلال من الفقر ومن ثم كان ضروريا التحوّل إلى إنتاج برامج خاصة مركّزة على الحد منه بتوجيه موارد صندوق النقد والبنك الدوليين والحكومات المتلقية ضمن أوراق استراتيجية الحد من الفقر بشكل مباشر إلى أهداف إلزامية هي [15:]

–دعم دخل الفقراء وتعزيز فعالية البنية التحتية للمناطق الفقيرة.

– تقديم وتوجيه المعونة لتعزيز مدخلات أنشطة وإنتاج الكفاف.

– وإتاحة وصول الفقراء إلى التكنولوجيا والمعلومات.

أما جون ولفنسون **John Wolfenson** رئيس البنك الدولي الأسبق فقد إشترط على الحكومات المعدّة لوثيقة ورقة إستراتيجية الحد من الفقر بأن تربط جهودها الإنمائية بها بمشاركة جميع المكونات الإجتماعية المحلّية ومجتمع المانحين بشكل كامل ومبكر وذلك لإيجاد الأساس التمويلي لمواردها صوب الفقراء [16].

لتحقيق ذلك، فرض صندوق النقد والبنك الدوليين شروط على الدول التي ترغب في تحويل رصيد إطفاء الديون إلى عملية تمويليّة للحد من الفقر تتضمنها وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر منها[17] وضع خطة شاملة وبعيدة المدى للحد من الفقر وتضمين الخطة إستراتيجية الدولة للحد من الفقر عبر مختلف القطاعات باعتباره قطاعي متعدد الأبعاد وأن تكون الورقة إجابة على مؤشرات هدفية، وسيطة ومختارة ووضع خطة مشاركة إسمية داخلية مفصلة.

3.البنية النظرية لأوراق استراتيجية الحد من الفقر: صمّمت أوراق إستراتيجية الحد من الفقر على إثر النتائج المخيّبة التي أفرزتها تطبيقات برامج التعديل الهيكلي الشرطية وذلك بتحويل الإتجاه السياسي للدولة الفقيرة المثقلة بالديون من تخطيطي إلى تشغيلي مدفوع بنتائج السوق وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي خاصة إستثمارات صندوق النقد والبنك الدوليين ومثّل هذا التحوّل إستجابة تناظرية لما طرأ على دور الدولة من تطور في قيادتها لعملية النمو والتنمية في تجربة النمور الآسيوية أواخر القرن العشرين، حيث إستوحى المنهج الوظيفي على أساس الإعتماد على تجربة نجاح الدولة والمؤسسات في التجربة الآسيوية لما لعبته الحوكمة الفعّالة من دور هام في العمليات الإقتصادية المهمّة في التقليل من الفقر الوطني عن طريق جودة عمل الحكومات المركزية والأقاليمية المحلية، أدّى ذلك إلى بروز الموجة الإيديولوجية الجديدة للبنك الدولي المتمثلة بأفكار الحد من الفقر والتشاركية ضمن إعادة الإعتبار لدور الدولة[18].

لقد أعاد صندوق النقد والبنك الدوليين تحديد أدوارهما في حوكمة الدول الفقيرة المثقلة بالديون من دور الإقراض الإملائي إلى تقديم الدعم لبرامج الإصلاح المملوكة للدولة والنابعة محليا **Home grown**[19]، بالرغم من الفرضية الاحادية التي يعتنقها البنك الدولي بأن أغلب الدراسات تثبت بأن سبب فشل التنمية في إفريقيا عامة ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى خاصة (الساحل منطقة فرعية من جنوب الصحراء الكبرى) يرجع إلى السياسات السيئة للبلدان المتلقّية، وبالتأسيس على آراء كبار إقتصاديّيه "جوزيف ستيغليتز" **Joseph Stiglitz** و"بول كوليي" **Paul Collier** المتضمنة التحوّل إلى إستراتيجية التنمية الجديدة في القرن الواحد والعشرين والتي تدور حول خطورة الشرطية المتّبعة التي قادت إلى النتائج العكسية حيث شبهها ج. ستيغليتز بالتقنية المستخدمة للسيطرة الإستعمارية سابقا ليقترح كولييز نموذجا يقوم على المشروطية اللاحقة لبناء الانطباع الداخلي بالشعور بالملكية الوطنية من قبل الحكومات[20].

وبذلك ساهمت الآراء النظرية لجوزيف ستيغليتز وبول كولييه في سكّ مفهوم جديد للتنمية المملوكة وطنيا للإفلات من ردة الفعل الشعبية المتنامية على نتائج برامج التكيف الهيكلي وذلك من خلال التركيز على أوراق استراتيجية الحد من الفقر التي تتبنى مقاربة الإشمال والجذب الاجتماعي ببرامج الحد من الفقر فكثير من التجارب التنموية قد حافظت على الاستقرار الاقتصادي الكلي (إقتصادات شرق آسيا) لكن في الوقت نفسه لعبت فيه الدولة دورا كبيرا[21].

ثالثا: إستراتيجيات الحد من الفقر في موريتانيا.

إعتمدت موريتانيا منهجية تنموية جديدة للحد من الفقر نتيجة فشل السياسات السابقة التي أبقتها ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات التنمية البشرية.

الأوضاع العامة في موريتانيا مطلع القرن الواحد والعشرين: واجهت موريتانيا بداية القرن الواحد والعشرين تحدّيات تنموية تمثّلت في طبيعة المناخ والطابع الصحراوي القاحل **Arid** والصعوبات التي أعاقت تنفيذ المشاريع الزراعية إذ تمثل الصحراء القاحلة 95% من مساحة البلد و5% فقط صالحة للزراعة من المساحة المقدّرة بـ1030700 كلم² [22].

ومنه تصنّف موريتانيا بالفلاحية غير الزراعية للكلفة الباهظة لعمليات الإستصلاح، وقد شهدت موريتانيا في هذه الفترة تنفيذ أغلب المشاريع الزراعية بمساعدة صندوق النقد والبنك الدوليين على مساحة 20000 هكتار فقط من أصل 44000 هكتار مستصلحة على طول نهر السنغال لعدم كفاية الموارد[23].

نتيجة لذلك ركزت موريتانيا عند صياغة أوراق استراتيجية الحد من الفقر على القطاع الزراعي والتنمية الريفية، غير أن القيود المفروضة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كثيرة يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- **الوضع الاقتصادي:** يهيمن النشاط الإقتصادي على مدخلات الناتج الإجمالي المحلي **Gross Domestic Product** (مجموع السلع والخدمات المنتجة محليّا في السنة) ويساهم في زيادة معدل النمو السنوي حيث تعزز الثروات الطبيعية من خامات الحديد والذهب والنفط والغاز والثروة السمكية تطوّر نصيب الفرد الموريتاني من الناتج الإجمالي المحلي، إذ إنتقل من 780 دولار عام 2002 إلى 1135 عام 2016 كما إنتقل معدل النمو من 0.8% عام 1990م إلى 4% عام 2000 ممّا ساهم في زيادة الإنفاق على القطاع الاجتماعي من صحة وتعليم وغذاء[24].

يعيش أكثر من46 في المائة من سكان موريتانيا على أقل من دولار واحد في اليوم بداية هذا القرن حيث إحتلت المرتبة 152 من أصل 177 دولة في مؤشرات التنمية البشرية، ويسيطر قطاع الخدمات على هيكل الإنتاج إذ يساهم بأكثر من 50% من الناتج الإجمالي المحلي خاصة بعدما عرفته البلاد من عمليات واسعة للخوصصة مسّت القطاعات الإستراتيجية مثل النقل والإتصالات والمرافق والطرق وهجرة سكان الأرياف إلى المدن وتخلّيهم على النشاط الفلاحي بحثا عن خدمات البنية التحتية إلى أن وصل سكان الحضر إلى 57% من السكان في عام 1998م أي ما يعادل 1.6 مليون نسمة، وتراوح حجم العمالة 700000 نسمة وباقي القوى النشطة من السكان يعاني البطالة بنسبة 26%، وتغطي صادرات الأسماك والحديد قائمة الصادرات كما تستورد موريتانيا الوقود والغذاء بنسبة 36% من مجموع الواردات سنة 2001 وتمثّل الثروة السمكية والحيوانية 32% من الناتج الإجمالي المحلي والتعدين 16% والنقل والمواصلات 11% أمّا الصناعة فتشغل 10% في حين يتفوق قطاع الخدمات والتجارة بـ25%، وتم تقدير الدّين المستحق المصروف بداية هذا القرن 2 مليار دولار لصالح صندوق النقد والبنك الدوليين أي ما يعادل 212% من الناتج الإجمالي المحلي وفي 2001 كانت إرتباطات الديون 55% مع صندوق النقد الدولي و23% مع المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير[25].

ب- **الوضع الاجتماعي:** تعاني موريتانيا من ضعف التماسك الإجتماعي بفعل شبكة إثنية إجتماعية معقدة غير متجانسة العرق واللغة واللون، وهي مشكّلة من العرب البيض والسود والزنوج الأفارقة وعادة ما ينتج عن التقسيم العرقي توترات وموجات إستياء بين المجموعات الإثنية، وتمثل معضلة التقسيم العرقي في موريتانيا خاصة تهميش الزنوج في الجنوب أهم العوائق أمام بناء نسيج إجتماعي متعاضد بالرغم من جهود الحكومات المتعاقبة للتخلّص من إرث العبودية المتمثلة في إعتراف الدولة بمظالم العبيد ومنها الإعتراف الرئاسي المتضمن في التعديل الدستوري لعام 2012 الذي أكد أن الدولة في موريتانيا متعددة ومتساوية الأعراق. كما تبنّت الحكومة قانون يجرّم العبودية تضمن إجراءات واسعة لمكافحة تجارة الرق عام 2015م[26].

واصل الإنفاق الاجتماعي في موريتانيا تقدمه حيث وصل في 2002 إلى 20.5% من الناتج الإجمالي المحلي بعدما كان لا يتجاوز 8.5% سنة 1992، حيث شهد قطاع الصحة إرتفاعا في معدل الوصول إلى الخدمات الصحية الأولية من 30% من السكان عام 1996 إلى 70% عام 2001 وتضاعف الإنفاق الحكومي على الصحة من 1% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1990 إلى 2% سنة 2001 وساهم مشروع المؤسسة الدولية للتنمية المموّل بـ24 مليون دولار للفترة 1998–2000 في تحسين الاستثمار في الرعاية الصحية[27]، إلاّ أن ظاهرة عجز الحكومات في تحقيق التوازن في خدمات البنية التحتية التعليميّة والصحّية بين الأرياف والمدن والحد من التحيّز الحضري بقيت متجذرة.[28]

ج–الوضع السياسي: يولّد السيّاق التاريخي المعزّر بالعمليات الانتخابية الدورية إستقرارا سياسيا نسبيّا يتمحور حول تسويات سياسة لمجموعات سياسية غالبا ما تكون متجانسة عرقيا تسطير على الإدارة السياسية والعسكرية للبلاد وتهيمن على الأنشطة الإقتصادية العامة والخاصة، كما تتحكم في مقاليد الجهاز القضائي، تسندها في ذلك طبقة واسعة من قادة الأحزاب والقادة القبليّون الذين تحصلوا على القروض الإقتصادية بما في ذلك الإستثمارات في القطاع الإستخراجي **Extractive sector** تتمتع بريوع متنامية مقابل دعم الهياكل السياسية القائمة، غير أن هذا الإنسجام يتعرض للشّج **Fraking** من فترة إلى أخرى لتقلبات الشبكة العرقية وتحالفاتها التي عادة ما تكون نتيجة للمغالبة ما بين النخب تؤدّي إلى عودة الحكم الإستبدادي والإنقلابات ولسد فجوات التنمية وتحقيق النجاح في الحد من مستويات الفقر كإستراتيجية وطنية مندمجة مع توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين نفذت موريتانيا ثلاثة أوراق إستراتيجية للحد من الفقر نجري مقاربة تحليلية لها فيما يلي[29]:

1– ورقة استيراتيجية الحد من الفقر الأولى 2001–2004: إرتبط إستحداث أوراق استراتيجية الحد من الفقر في موريتانيا إرتباطا وثيقا بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **Highly indebted poor countries (HIPC)** التي وفّرت لها تخفيفا للديون كطريقة للتأكد من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين أن مردود إعفاء الديون ينفذ بفعالية إلى الطبقة الفقيرة كسياسة جديدة تعالج فشل السياسات السابقة للحد من الفقر، فقد تمّ قبول موريتانيا للإستفادة من خدمات إطفاء الديون في مارس 1999 بعدما قامت بإدماج إستراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر ضمن إطار التنمية الشامل **Comprehensive Development Frave work (CDF)** وجعلت من مبادئها المحاور الأساسية للتنمية الوطنية على المدى القصير المدرجة في ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الأولى للفترة 2001–2004 التي قدّمتها موريتانيا لمجلسي صندوق النقد والبنك الدوليين التنفيذيين للموافقة عليها وقد تمت الموافقة على تأهيلها لتلقي المنح والقروض الميسّرة، وقد بنيت إستراتيجية الحد من الفقر على المدى القصير للفترة 2001–2004 في موريتانيا على أربعة محاور أساسية هي[30]:

- ✓ تعزيز وتسريع النمو الاقتصادي كشرط مسبق للحد من الفقر وقد حصر في تعزيز القطاع الخاص.
- ✓ تطوير البيئة الإنتاجية للفقراء من خلال دعم القطاعات الأكثر مواءمة لنشاطهم في مناطق تركيزهم.

- ✓ تنمية الموارد البشرية لموريتانيا بالوصول إلى توفير خدمات البنية التحتية الأساسية للفقراء.
- ✓ التطوير المؤسسي بتوطيد دولة القانون والحكم الصالح والمشاركة.

كما شمل هذا المحور إستهداف جملة من الغايات منها[31]:

- ✓ تنمية قطاع الريف في بيئة الفقراء من خلال تعزيز نمو قطاع الزراعة والثروة الحيوانية لما تمثله من مستودع لليد العاملة للفقراء حيث كان إنصباب التركيز في البلاد بداية تنفيذ ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الأولى على[32].
- ✓ زيادة الإنتاج الزراعي للحد من فاتورة إستيراد الحبوب حيث تستورد موريتانيا أكثر من 60 % من إحتياجات الحبوب أي أن 40% فقط ينتج محليا[33] وتحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية.

وفي سبيل تطوير البيئة الإنتاجية للفقراء وتنمية الموارد البشرية والوصول إلى منافع البنية التحتية تمّ التركيز في هذين المحورين على أهداف حيوية تتلخّص في الوصول الآمن إلى المياه الصالحة للشرب، التعليم، الصحة، الصرف الصحي والطاقة لما لها من تأثير مباشر على الحد من الفقر[34].

رَمت ورقة إستراتجية الحد من الفقر الأولى إلى خفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر إلى النصف تماشيًا مع الأهداف الإنمائية للألفية وهو ما يوافق 27% من أعداد الفقراء بعدما كان معدل الفقر الوطني سنة 2000 يبلغ 51,4%[35] كهدف أوّلي للخروج من فشل السياسات السابقة بالتركيز على نعية جديدة لسياسات الحد من الفقر، أما الهدف الثاني فيتعلق بالتعليم فقد سعت موريتانيا من خلاله إلى الوصول إلى معدل إلتحاق شامل بالتعليم الأساسي يفوق 84% بالنسبة للأطفال مابين 7و12 سنة والقضاء على الأمية في الأوساط الريفية على المدى الطويل حيث مثلت 57% من السكان سنة 2001 [36]، كما تتّخذ الصحة أهمية قصوى في الأهداف الإنمائية للألفية حيث تبوّأت المرتبة الثالثة من حيث الدّلالة، لذا سعت ورقة الحد من الفقر 2001-2004 إلى تحقيق النفاذ إلى الرعاية الصحية الأوّلية بأن يحصل 80% من السكان على المرافق الصحية في نطاق 5 كلم في المدى المتوسط وقدر البنك الدولي سنة 2001 أن 70% من السكان ينفذون إلى الرعاية الصحية الأولية[37].

إستراتيجية موريتانيا بداية القرن الواحد والعشرين إنصبّت على تمكين السكان من الأولويات الحيوية مثل المياه النظيفة، حيث سعت لتزويد القوى التي يزيد عدد سكانها على 500 نسمة بنظم إمدادات المياه الصالحة للشرب بحلول عام 2010 وزيادة توصيلات المياه المنزلية إلى 85% من مجموع سكان المناطق الحضرية بحلول 2015 كما تم تمويل الإستراتيجية الأولى للحد من الفقرعلى الشكل التالي [38]:

أ- دعم صندوق النقد الدولي لورقة إستراتيجية الحد من الفقر 2001-2004: ثم تنفيذ توصيّات صندوق النقد الدولي في المرحلة الأولى بتمويله لعمليات الإصلاح السياسي خاصة بناء القدرات المؤسسية وإصلاح القضاء

وقد بلغ تمويل تلك العمليات 8,8 مليون دولار كقرض ميسّر سنة 2003 [39] وتمويل الإصلاح الاقتصادي بإعادة هيكلة وخصخصة قطاع الكهرباء (الشركة الوطنية للكهرباء) وشركة الطيران الوطني لقد سيطر صندوق النقد الدولي على تمويل الإصلاح الهيكلي منذ 1992 حيث شملت عمليات الدعم المالي جميع القطاعات العمومية التي شهدت أواخر القرن العشرين إنهيارا كاملا بسبب إتباع موريتانيا شروط التكيف الهيكلي وأصبحت مدانة لصندوق النقد الدولي وحده بـ 55% من الإقراض الرسمي[40].

ب- دعم البنك الدولي للإصلاحات ضمن ورقة الحد من الفقر(2001-2004): موّلت المؤسسة الدولية للتنمية* **International Development Association(IDA)** الذراع التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير إستراتيجية للحد من الفقر الأولى في موريتانيا بخمس 5/1 من القيمة الإجمالية لنفقات السنة المالية 2001 أي بأكثر من 19% من أصل 269 مليون دولار [41]، وكانت مقسمة كالآتي [42]:

- منحة من برنامج المساعدة القطرية** (2002- 2005) بقيمة 21 مليون دولار لمكافحة الإيدز.
- قرض ب 70 مليون دولار لتمويل برامج التنمية الحضرية.
- قرض لتطوير برامج التعليم ب 49.2 مليون دولار.
- قرض لتمويل التنمية المتكاملة للزراعة المروية على ضفاف نهر السنغال ب 38.1 مليون دولار.

2- ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثانية (2006-2010): شكّلت إستراتيجية الحد من الفقر الثانية إستكمالا للأهداف الأربعة التي قامت عليها الإستراتيجية الأولى حيث ركّزت على خمسة مجالات للشراكة بين صندوق النقد والبنك الدوليين والحكومة الموريتانية وهي التعليم والصحة والماء والتنمية الحضرية والتنمية الريفية[43]، وفيها تمّ التركيز على المشاريع الآتية[44]:

في مجال التعليم والصحة: إيلاء الأهمية لبناء وتجديد الوحدات التعليمية والطبية داخل المناطق الريفية الداخلية ومحو الأمية في حوالي 30 قرية نائية.

في مجال إمدادات المياه الصالحة للشرب: بناء و/أو إصلاح 30 بئر للمياه الصالحة للشرب و/أو تمديد 400 شبكة مياه نقية ووضع ستّة مضخّات مياه كبيرة بالعاصمة نواكشوط ومدن حضرية أخرى وإجراء إستكشافات للمياه.

* المؤسسة الدولية للتنمية وهي ذراع البنك الدولي للإنشاء والتعمير المعنية بمساعدة أشد البلدان فقرا في العالم منها 39 دولة إفريقية منها موريتانيا تمنح اعتمادات على شكل قروض ومنح بشروط مسيّرة.

** برامج المساعدة القطرية وتسمى إستراتيجية مساعدة الدولة The country Assistance strategy (CAS) وهي خطة عمل متوسطة المدى يضعها البنك الدولي لكل دولة في الدول العميلية له وهي خطة أعمال (Business plan) ووجد نظام (CAS) قبل وجود PRSP وهي شرط من شروطه (إلزامية له).

أمّا **في مجال التنمية الريفية** فقد موّلت ورقة الحد من الفقر 2006–2010 مشاريع حيوية منها إمداد المياه الزراعية وبناء تسعة سدود و100 خزان للسقي الزراعي وفتح ممرات جبلية لحركة المرور والتجارة في كل من أدرار وتاكانت وأسابا وتوسيع الوصول إلى مدن ريفية مثل توسين زموّر الداخلية وتنفيذ مشروع **Tomze** للمساعدة في إحياء تربية الماشية في بيئة الريف من خلال إيصال 10000 من المجترّات الصغيرة إلى منطقة مافيه وبراكنة وأنتيري ،فالفلاحة (الزراعة + الثروة الحيوانية+صيد الأسماك) تمثّل نسبة 45% من نشاط السكان العاملين[45].

الجدول رقم 01: يوضّح أهم قطاعات التشغيل في موريتانيا للفترة (2006–2010).

قطاع التشغيل	نسبة الوظائف من المجموع الوطني
الزراعة	31% منها 6.3% في تربية المواشي.
التجارة	%24.6
الإدارة	%14.3
الخدمات	%8.6

المصدر: من اعداد الباحث بناء على احصائيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المأخوذة من المرجعين:

- IMF Report N°07/40, Poerty Strategy Paper, Islamic Repuplic of Mauritania, Publications Services, IMF, Washington, 2005, pp, 34-36.

-Report N°24122 MAU Memorandum of the President of the IDA to the Exucutive Directors on a Country Assistance Srategy of the World Bank Group for the Islmic Repuplic of Mauritania, Washington, D.C,2002,pp,10-13.

يبيّن الجدول رقم **01** أنّ الطبيعة التشغيلية الفلاحية للمناطق الريفية مرتفعة وبسبب تزايد الهجرة إلى المدن بفعل موجات الجفاف وندرة المياه والكهرباء الريفية وضعف شبكة المواصلات زادت البطالة في المناطق الحضرية وتنامت معها الشواغل التنموية للدولة الموريتانية في هذه المرحلة[46].

إلاّ أن دخول متغير النفط وبداية الإنتاج والتصدير في فيفري 2006 بحقول شنقنيط وتاوديني **Taoudinni** عزّز من الإستثمار في التدريب والمعرفة التقنية لقطاع البترول ضمن إستراتيجية الوصول إلى موريتانية الوظائف **Mauritanianization** وتوسيع القاعدة التشغيلية الوطنية في مجال البترول[47].

كما تتوافق أهداف ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثانية في موريتانيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، إذ نصت على الوصول إلى الغايات التالية معتمدة على مداخيل الجباية البترولية[48]:

- الإقلال من معدل إنتشار الفقر من 46,7% إلى أقل من 35% في 2015.
- الإقلال من الفقر الحضري من 28,9% في 2004 إلى أقل من 15% في 2010.
- تحقيق معدل نمو سنوي بـ 9,4% خلال نهاية 2010 حيث يمكن الملاحظة أنّ موريتانيا تجاوزت مأمولات الأهداف الإنمائية المتعلقة بتخفيض نسبة الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015. [49]

وتمّ تحديد إتفاقات تمويل إستراتيجية الحد من الفقر (2006–2010) بـ 4,65 مليار دولار حيث وزّعت على إستعجالات التنموية ومنها[50]، تمويل الخدمات الأساسية بثلث 3/1 الإنفاق وترسيخ النمو في البيئة الاقتصادية للفقراء بحوالي 15% من الإنفاق والحفاظ على إستقرار الاقتصاد الكلي بحوالي 17% من الإنفاق وتطوير عملية بناء القدرات والحوكمة وإصلاح الوزارات بـ 25% من الإنفاق ،كما تم تغطية قطاعات التعليم والصحة والمياه والمرافق الداعمة للإقتصاد الوطني مثل النقل والطاقة بما يعادل في 43,8 في المائة من الإنفاق حيث تموّل الحكومة الموريتانية ميزانية النفقات بـ61% في منظور سنة 2010[51] إضافة إلى الأموال المستمدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى 350 مليون دولار،[52] تمّ تمويل هدف القضاء على الفقر والجوع بـ275 مليون دولار على مدار الفترة من2008 إلى2015 بنسبة 0,5% من إجمالي الناتج المحلي والتعليم للجميع بـ 679,71 مليون دولار بنسبة 3,8% من الناتج المحلي الإجمالي أما قطاع البيئة وضمان إستدامتها فقد موّلته الورقة الثانية بـ59.3 مليون دولار بنسبة 0,27 من الناتج الإجمالي المحلي [53].

عند نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كانت موريتانيا تكافح من أجل كبح التراجع في التنمية الذي نتج عن إنهيار أسعار خامات الحديد في السوق الخارجية بفعل الأزمة المالية العالمية وإنكماش الإستثمار الخارجي الذي نزل إلى حدود 130 مليون دولار في 2008 قياسا بـ 157 في 2007 وتعليق المعونات المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين بفعل عدم الإستقرار السياسي الناتج عن إنقلاب أوت 2008، حيث تراجع معدل النمو السنوي من 3,5 بالمائة عام 2008 إلى 1,5 بالمائة عام 2009 [54] وبالتالي شكّلت هذه المؤشرات الخلفيات السياسية والاقتصادية لصياغة إستراتيجية الحد من الفقر الثالثة.

3- ورقة إستراتيجية الحد من الفقر(2011- 2015) : أكملت موريتانيا صياغة ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثالثة لتغطي الفترة المتمّمة لإنجاز أهداف الألفية الإنمائية في مارس 2011 حيث كانت مثقلة بأعباء

الإخفاق في الورقة الفارطة في بلوغ أهدافها إذ يمكن رصد جملة أحداث هامة ألقت بظلالها على عدم نجاح الورقتين الأوليّتين (2001–2010) وبداية تنفيذ الورقة (2011–2015).

على المستوى السياسي: كانت الدولة الموريتانية عالقة بين ترميم العلاقة السياسية الداخلية المتدهورة بفعل إنقلاب أوت 2008 وما تبعه من عدم إستقرار سياسي، برلماني وحكومي وتجميد إستثمارات صندوق النقد والبنك الدوليتين. [55]، أمّا مطالب المعارضة تسوية ملف المصالحة الخاص بالمهجرين إلى السنيغال من قبائل الولوف والسونيك (80,000 من القبائل الزنجية في الجنوب تعرضوا للتهجير القصري والتشريد والقتل) فكانت مقابل إسناد النخبة العسكرية الجديدة في الحكم[56].

على المستوى الاقتصادي: فقد مثلت المستويات الإنتاجية المنخفضة للبترول بداية العقد الثاني من القرن التي نزلت من 3,025 مليون برميل عام 2010 إلى 2,650 مليون برميل عام 2011[57] وأسعار المواد الغذائية والوقود المرتفعة داخليا وخارجيا بسبب تقلب السوق العالمية نتيجة للأزمة المالية وتباطؤ إنتعاش الصادرات مدخلا صعبا لزيادة النفقات على الواردات وضعف مدخلات الصادرات من العملة الصعبة ما وضع موريتانيا أمام تحديات كبيرة للحد من الفقر في هذه المرحلة.[58] حيث واجهت ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثالثة في موريتانيا أربعة تحديات هامة هي[59]:

1- رفع متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي إلى 5,8%.

2- إحتواء التضخم السنوي إلى معدل أقل من 5%.

3- خفض عجز الميزانية إلى أقل من 2,5% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول 2015.

4- زيادة الإحتياط من النقد الأجنبي إلى ما يقرب من 04 أشهر من الواردات عام 2015. إلّا أنّ هذه الإستراتيجية ركّزت على التعليم والصحة كمكوّنين رئيسيين للتنمية المستدامة حيث حققت بعض النتائج منها:

في ميدان التعليم : إنتقل عدد المتمدرسين في الطور الابتدائي (الهدف الثاني من أهداف الألفية الإنمائية) من465,887 متمدرس العام الدراسي 2005–2006 إلى 535,976 تلميذ في السنة الدراسية 2010–2011 كما إرتفع عدد المدارس الابتدائية من 2980 مدرسة إلى 4.075 مدرسة قياسا لنفس الفترة كما قدّرت نسبة الالتحاق الشامل بـ 98,9% عام 2011. [60]أما **في ميدان الصحة:** فقد كانت النتائج بداية 2011[61] المخطّطة بلوغ 80,08 من السكان الرعاية الصحية في نطاق 5 كلم وتمّ التركيز في هذه الفترة على إعادة تأهيل مراكز الرعاية الصحية في مدن سبخا **SABKHA**، تيارت **TEYARETT** والمينة **ELMINA** وبناء أربعة وحدات للرعاية الصحية، إثنين بالعاصمة نواكشوط واحدة بحي سكين وواحدة بمدينة ترميسا **TERMISSA** وتجهيز 15 مركز للرعاية الصحية وتعزيز الفرق الريفية المتنقلة وترقية مهارات العاملين الصحيين المجتمعين[62]، وزيادة التوازن في المرافق الصحية بين الأرياف والمدن.[63].

بتعداد من السكان بلغ 3,796 مليون نسمة وناتج إجمالي محلي بلغ 4,199 مليار دولار إقتربت موريتانيا من المواعيد الأولية (2015) لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية الموصى بها لتحقيق القضاء على الفقر والجوع وخفض عدد الفقراء إلى النصف وتحقيق الإلتحاق الشامل لجميع الطفال البالغين سن الدراسة وضمان الرعاية الصحية للمواطنين ،إلاّ أنها بقيت تتذيّل المراتب العالمية في مؤشر التنمية البشرية حيث إحتلت المرتبة 155 في سنة 2012 وناهز دخل الفرد السنوي حوالي 1110 دولارا[64] (المخطط له في إستراتيجية الحد من الفقر(2011–2015)هو 2000 دولار في السنة) حيث بلغ 1130 دولار عام 2016 ونزل الناتج المحلي الإجمالي إلى 2%[65] و1,4% عام 2015 وعام على التوالي2016 إذ لم تتمكن موريتانيا تغطية نفقات الورقة الثالثة المقدرة ب 2,9 مليار دولار ورصد لها فقط الثلث 3/1 في .2011[66]حيث تراجعت التمويلات المالية بعدها بفعل تدنّي مدخلات الصادرات بفعل إنهيار أسعار خامات الحديد والبترول خلال العشرية الثانية للقرن الواحد والعشرين في الأسواق الدولية، حيث عانت موريتانيا من اتساع الفجو في ميدان الصحة والبيئة والتشغيل على مدار هذه المرحلة[67].

الخاتمة

أضاءت هذه الورقة البحثية جملة من القضايا التنموية في موريتانيا مركزة على الحد من الفقر، إذ اكتشفت مدى انصياع الدولة لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين واعتماد توصيات المؤسستين في صياغة أولويات وأهداف التنمية الوطنية، من خلال إتباع سياسات وبرامج ليست بالضرورة نابعة وطنيا، كما أنها لم تكن مملوكة للدولة واقعيا، كما أن المعونات المقدمة من طرف هاتين المؤسستين لموريتانيا ضمن أوراق إستراتيجية الحد من الفقر جانبت الهدف العام منها كما كان ينتظره المواطن الموريتاني وهو نقل التكنولوجيا والمعرفة وليس نقل السياسات من واشنطن مقر المؤسستين إلى الحكومة الوطنية فقط بغرض تحميلها المسؤولية، وبناء عليه خلصت الورقة إلى عدة نتائج منها:

- زادت معونات صندوق النقد والبنك الدوليين رغم مساهمتهما في الحد من الفقر متعدد الأبعاد من خلال تمويل القطاعات الاجتماعية الهامة مثل الماء الصالحة للشرب والصحة والتعليم، من تبعية موريتانيا للمؤسسات المالية الدولية وبالتالي زادت إمتثاليتها لشروطها خاصة في موضوع خوصصة القطاع العام الذي كان يوظف آلاف المواطنين (أدى ذلك إلى تسريح آلاف العمال وزاد من نسبة البطالة).
- لم تكن أوراق إستراتيجية الحد من الفقر في موريتانيا حلاّ جذريا لمشكلة الديون الخارجية بل فاقمتها مما أثر على معدل النمو وتحويل موارد الناتج الإجمالي المحلي للحد من الفقر.

- تهدر الحكومة الموريتانية المعونة من أجل التنمية المخصصة لتمويل البرامج القطاعية لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر في الإنفاق على عمل المجموعات الاستشارية المشتركة بين الحكومة وصندوق النقد والبنك الدوليين وفرق البحث وإعداد التقارير والاجتماعات التقييمية والأجهزة والمقرات الإدارية الخاصة بها والمشتريات المتعلقة بذلك عوض توجيه هذه النفقات لمشاريع صغيرة محابية للفقراء تؤدي إلى مدخلات مالية مباشرة.

-سوق المعونة من أجل التنمية في موريتانيا أفرز ضباطا للتنمية مؤمنين بما يتلى عليهم من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، وبالنظر لنتائج السياسات الجديدة للحد من الفقر والمستجدات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية توصي هذه الورقة البحثية بجملة من التوصيات منها:

- التركيز عند صياغة السياسات العامة ضمن أوراق إستراتيجية الحد من الفقر على المتطلبات التكنولوجية ونقل المعرفة لإحداث الإنطلاق في التنمية.
- توسيع نفاذ المجتمعات الفقيرة المحلية المبعثرة إلى مدخلات التحديث.
- الإبتعاد عن مغافلة المواطنين بالسقف المرتفع لأهداف الحد من الفقر.
- تعزيز بناء المنعة داخل بيئة الفقراء (البيئة الثقافية، والاقتصادية كالقضاء على التفاوتات العرقية في الريف الموريتاني (العبيد)، أما من الناحية الاقتصادية فتوصي الورقة بإقدار الأسر الريفية على دعم إنتاجية نشاط الكفاف والاقتصاديات الرعوية باعتبار موريتانيا ريفا صحراويا.
- تعزيز التركيز على المتغير السياسي والإجتماعي عند بناء الخطط والبرامج الإنمائية باعتبار موريتانيا لازالت تتخبط في الإنقلابات العسكرية من فترة إلى أخرى وترزح في براثن الفقر وعدم المساواة الإجتماعية .

الهوامش:

[1] Lisa Chauret and patrick Guillamont, Aid and growth revisited policy, economic vulnerability and political instability, CERDI, université d'ouvergue, Document de travail de la serie études, E2003, p08.
[2] Majid Sameti, Rahim Dallali, Esfahani Hassan Karnameh Hashishi, Theories of poverty A comparative Analysis, Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Revient Vol 1, Nº6, 2012, p47.
[3] Rahim Dallali, opcit, p84.
[4] Report of the independent expert on the question of human rights and extreme poversty Human rishts council, seven session Agenda, Elem 03 General Assembly Nº 7/15/HRC/2008 , P07.
[5] Kathlen Beegle, Luc christian SEN, Andrew Dabalen and ISIS Gaddis, Poverty in a rising Africa, World bank , Washinston, 2016, pp 84-85.
[6] Rahim Dallali, opcit , p48.
[7] Joseph stishitz, think development, VNWICER, Helsinki, p19.

[8]Rahim Dallali, opcit , p19.
[9] Report HRC Nº7/15, opcit, p08.
[10] Lynn Benett, using Empowerment and social inclusion for pro-poor-growth : A theory of social change, 2002, social development sector saratergy paper, pp8-9.
[11] Sidikat L.Adegemi, Gafar T.Ijaiya, Usman A.Raheem, Determinants of poverty in Sub-Saharan Africa, African Research Review, vol 3(2) January ; 2009, p165.
[12] IMF Country Report No 06/68, Senegal : poverty strategy, second annual progress peport, IMF Publication services, Washington,2006, p04, web site : http//Inf.org.pdf. April 16th 2021 at 11 pm.
[13] Fantucheru, building and supporting PRSP in Africa, what has worked well so far. What needs chansing. Third world quartely, vol, 27, No 2, routledge, 2006, p356.
[14] INF Country Report, op cit, p04.
[15] William Easterly, Imf and world bank adjustment programs and poverty, university of cliogo press, 2003, p380.
[16] Wolfensohn and stanly ficher, the comphensive development Frame work (cdf) and poverty reduction strategy papers (prsp), Web site : http//www.inf.org.Exterecl/np/prsp/pdf. cdf prs.2000.p01.june 3th 2021 at 8am
[17] Marshall, Alison, wood. Droff, jessica, kjell, petra, policies to roll- back the state and privatize. Provety reduction strategey paper investigated, Elonstor, wider discussion paper No 2001, p120, united nations university world institute to denelo Economy research (VNU- WIDER) Helsenki, 2001, p03, web site : http//www.hbl_handle.net/10419/53040/.
[18] Rokhaya Ndige, the world bouk participatory developmentapproach in contry assitance strategy (CAS) paper for the repeblic of sénegal, rhetori cof Reality, university of Ransans, maskr on Arts, 2008, p19.
[19] Alberto paloni ana Maurizio zanardi, the IMF, warld bouk and policy reform, routledge stadis in development economics, p01.
[20] Shegeru Ishikawa, on the effectiveness of the prsp refime, hitot subashi university, web site : http//www.jica,go.jp.Articles.pdf.TBICI-studies.
[21] Joseph stigltz, devlopment thuiking at the millennium, web site : http/www.vrojasdatabouk info.wbdeve conoo-3.pdf.
[22] Lountry Assistance evaluation,2005, op cit, p06
[23] Ibid, p04.
[24] Report No 125012 MR, international finance corporation and Multila kral in vestment Guarante Agencey, the Islamic reftublic of Mauritania, Ida, forthe period fy 2018, f92023.
[25] Louatry assistance strance strategy of the world bouk Grout for the Islamice sepublic of Mouritania, report No 24122 Mau, 2002, p10.
[26] Contry partneship frame work for the Islamic republic of Mauritania for the Islamice sepublic of Mouritania for the pesrd fy18- fy 2023, opcit, p04.
[27] Country assistance evaluation, MAURITANIA African development bank, African development fund, 2005, opcit, p30.
[28] Country assistance strategy of the avarld bank for the Islamic sepublic of MAURITANIA, 2002, Opcit, p06.
[29] Country portnship framework of the Islamic sepublic of MAURITANIA for the period fy18- fy2023, Opcit, p03.
[30] OED Review of the poverty reduction strategt (PRS) process, MAURITANIA Case study, operation sevaluation deportement, world bank, wasningtoy, 2004, p26.
[31] Country assistance strategy of the world bank Grouh for the Islamic sepubliv ofMAURITANIA, Report No 24122 MU, world bank, Washington, 2002 ,p03.
[32] Country assistance evaluation, MAURITANIA African development bank, /ADB/BD/2005/39/WP, African development fund, /ADF/BD/2005/39/WP, operation evaluation deportement, 2005, p07.
[33] The poverty Reduction strategy initiative, MAURITANIA, world bank operation evaluation, washington, 2005.
[34] Country assistance strategy of the world bank Grour for the Islamic Republic of MAURITANIA, Report No 24122, opcit, p03.
[35] Country Assistance évaluation, 2005,opcit, p59.
[36]The Poverty reduction strekey initiative, world bank operations evaluation departement, IMF independent evaluation office, world bank washiton, D.e, 2005, p43.
[37] Ibid, p43.
[38] Country Assistance evaluation, 2005, opcit, p07.
[39] Report No 24122 Mo, opcit, p13.
[40] Oedreview if the povrty reduction strakey (PRS) process, opcit, p10.
[41] OED Review The poverty Reduction strategy (PRS) Procéss, opcit, p13.
[42] Ibid, p18.
[43] IMF Report No 07/40, Poverty Stategy poiper, services, washinton,2007, p35.
[44] Ibid, p36.
[45] OED Review of The Poverty Reduction Strategy (PRS) Process, OPcit, p09.
[46] Report No 07/40, opcit, p132.

[47] Ibid, pp.73-75.
[48] Report, No 07/40, opcit, p59.
[49] ALESANDRO MAgnoli, Bochi and Others, Reaching The Millleniom Developement'Goals and Economic Management policy research, working paper No 4674, the world bank, Afrika region, poverty Reduction, 2008, p03.
[50] Report No 07/40, opcit, p59.
[51] Ibid, p59.
[52] Ibid, p59.
[53] GIRM 2006-2007, p03, web site :https// :www.UNMillenium project, org/ Report index htm.
[54] INAISSAR Fakir, Christopher Boucek, MAURITANIA 2009, gearia Review, Mediterranean politics, MAGHreb, 2010, p177.
[55] INTISAR Fakir, Christopher Boucek, opcit, p176, 2013, p16. 589 .
[56] Sumedh RAO, Conflict Analysis of MAURITANIA, GSDRCJ university of Bivangnam, VK, 2004, p07 .
[57] IMF Country Report No 13/189, poverty Reduction Strategey paper, Islamic republic of MAURITANIA, publication services, 2013, p16.
[58] Report No 62 413MR, opcit, p02.
[59] Ibid, p02.
[60] IFM Country Report No13/189, Islamic Republic of MAURITANIA, poverty Reduction strategy paper, IMF, publications services,WASHINGTON, D.C. 2013, p23.
[61] Ibid, pp24-25.
[62] Report No62413-MR, opcit, p04.
[63] Report No62413-MR, opcit, p04.
[64] ELIZABETH B.Jensen, Three Billion Reasons to Rethink The economic system, An Analysis of The IMF and world bank PRSP. Approach, UNIVERSITI INORDL and, 2014.
[65] Report No,125012-MR, Country pertner ship frame work for the period fy 18-fy2023, 2018, p05.
[66] Report No 62413-MR, opcit, p02.
[67] Report No 13/189-MR, opcit, p42.